الفصل السابع

ديمومة نشاطي الإفريقي

ما إن فرغت من تسوية أوضاعي الرسمية في عملي الإفريقي، والتوافق مع الأجهزة الرئاسية العليا على بقائي في "الرابطة الإفريقية"، متطوعًا مع حركات التحرير الإفريقية بل والشباب الإفريقي حول الرابطة (1973 – 1975)، حتى امتد تفكيري لنقل دور هذا المكان من مجرد قاعدة لمكاتب حركات التحرير ومساعدتها إلى موقع العمل الثقافي المصري المرتبط بهذه المعاني للتحرر الوطني، والأفكار التقدمية حول إفريقيا. ولا شك أنه قد ساعدني في ذلك الشباب الذين تركتهم في إدارة الشؤون الإفريقية الرسمية، كما عاون المسئول المباشر هناك وهو المرحوم منير حسبو، الذي بدا مخلصًا تمامًا لدوري في تطوير المكان، بل ووفر لي إمكانيات إعادة تعمير الفيلا الأنيقة الأصل في شارع أحمد حشمت بالزمالك، فصارت مكانًا جميلًا وأنيقًا بحق. من هنا سهلت دعوة المثقفين المصريين وخاصة التقدميين

للاقتراب من المكان باتجاهاتهم واهتماماتهم المختلفة حول إفريقيا أو الثقافة المصرية الإفريقية.

تأسيس "الجمعية الإفريقية"

وقد لا أستطيع هنا تقديم "جردة" بكل الممتازين الذين ساهموا في تطوير الرابطة الإفريقية (African Association) بفكرة تحويلها إلى جمعية أهلية حرة باسم الجمعية الإفريقية African Society عام 1975، وكان يعني ذلك تحررها إلى حد كبير من النفوذ الرسمي المباشر، مع إبقائي وسيطًا أو وسطًا في هذا الوضع بحكم عدم تبعية مكاتب حركات التحرير للجمعية. وبالفعل قامت الجمعية الإفريقية بمساهمات مباشرة وغير مباشرة في حشد عدد كبير من المثقفين حول العمل الإفريقي. وكنت في نفس الوقت نشيطًا في عملي بشئون السودان، بعلاقات واسعة في الخرطوم، كما كنت مع الفلسطينيين.

جاء عبد المنعم الصاوي وكيل وزارة الثقافة للجمعية عضوًا بمجلسها ثم رئيسًا، وكانت صلتي به قائمة منذ أيام اهتمامي بالفولكلور، وسارع بتوفير مجموعة خدمات ثقافية للجمعية، فضلًا عن اللوحات الفائقة الجمال والقيمة، وهي المستعارة من متحف الحضارة لتزيين حوائط الجمعية (وهي مسئولية دولية لمن يشرف على المكان في أي وقت حتى الآن)، وظل يعاون منذ اخترناه رئيسًا لمجلس إدارتها فترة السبعينيات. وكان ذلك جاذبًا لعدد

من الكتاب الصحفيين بالطبع (سامي منصور وعواطف عبد الرحمن وعايدة العزب موسى).

وبالمثل جاء إلى الجمعية بطرس غالي مُقدمًا البروفيسور "ناثان شامويارا" (Nathan Shamuyarira) ممثل "حزب زانو" في دار السلام والأستاذ بجامعتها، وأمين عام جمعية العلوم السياسية الإفريقية AAPS الناشئة حديثًا، والتي يطلب لها الدعم المصري ممثلًا في انتماء مثقفي مصر للجمعية. وقد تبنت الجمعية الإفريقية المشروع الإفريقي، ما سأحكي عنه لاحقًا. وجاء محمد عبد الحي الشاعر والمسئول الثقافي السوداني، عارضًا الفكر الجديد في السودان مع شكوى تجاهله في دوائر النقد والثقافة في مصر. كان ملتزمًا بمدرسة "الغابة والصحراء" التي تحاول الابتعاد عن "عروبة السودان"، في دوائر التنوع الثقافي الكبير في هذا البلد كما شمل نشاط الجمعية الأول ترتيبًا لندوات مشتركة على هامش برنامج التكامل المصري السوداني بهدف التنسيق للمزيد من الاحتكاك والإبداع المشترك. وأظن أن بعض ذلك قد تحقق، وإنْ كان خارج الجمعية الإفريقية التي كانت ضعيفة الإمكانيات المادية.

أعترف أننا في الشؤون الإفريقية – وكانت إمكانيات الدولة قريبة من أيدينا – لم نقم بدور ذي بال في العمل الثقافي حول الوجه الإفريقي لمصر. وإن كان لا بد من القول أن مكتبًا أو إدارة، مهما كانت مثقفة أو نافذة، لا يمكن أن تكفي لترسيخ مثل هذه الثقافة في الأرض الوطنية،

إلا في قواعد التعليم أو بمظاهرات الإعلام، أو حتى في أرفف المكتبات. كنا مشغولين كما قلت وأقول دائمًا بعمل إفريقي كبير ويومي، ولم يكن محمد فايق فيلسوفًا، ولا هو طه حسين، كان بدماثة خلقه وإخلاصه يقود العمل كوزير دولة، نشيط وقوي، ومساعد للرئيس القوي وذي المكانة في القارة. أما التعليم والإعلام والبرامج الموجهة، بنخبة المدنيين والبيروقراطية، فلم يكونوا يخضعون لوازع أو توجيه خاص بإفريقيا. لذا عندما تحركت الجمعية الإفريقية في اتجاه العمل الثقافي، كنا بدورنا محاصرين بهذه الأجواء.

اعتنينا دائمًا في الرابطة والجمعية بتشجيع بعض الباحثين المصريين، فذهبت حوريْه مجاهد إلى مالي، وقدمت لنازلي معوض وثائق المجلس العسكري النيجيري لرسالتها عن بيافرا. وانكب في مكتب بجواري موظفًا في الجمعية لسنوات إبراهيم نصر الدين ليعد الماجيستير عن حركة استقلال ناميبيا، والدكتوراه عن حركة التحرير في جنوب إفريقيا، من واقع جوار مكاتبهم مع مكتبنا. وكتبت عواطف عبد الرحمن عن الصحافة الإفريقية، وعايدة العزب عن غينيا بيساو، ورضوى عاشور عن "التابع ينهض" في الأدب الإفريقي وجهاد عودة عن البوليزاريو، ومحمد السيد سعيد عن دور الشركات متعددة الجنسية وسامي منصور عن حركة عدم الانحياز، وسيد فليفل عن تاريخ الاستيطان في جنوب إفريقيا. وتعاون الصحفي رضا خليفة والكاتب السياسي حسين عبد الرازق لإصدار "رسالة إفريقيا" بالعربية ثم بالإنجليزية. ومن فترة لأخرى كان على رأسنا جميعًا عبد الملك عودة وإبراهيم صقر ومصطفى راتب وبطرس غالي، كرؤساء أو أمناء

عامين للجمعية، حيث بقيتُ لسنوات مساعد أمين عام الجمعية الذي لم أغادر كرسيه إلا لخارج مصر 1980.

أذكر ذلك بكل اعتزاز وبتفاصيل لم أستطع إيرادها كلها، لبالغ تقديري أيضًا لشخصيات مثل المستشار مصطفى راتب، أو الباحث محسن عوض، فضلًا عن دعم المرحوم محمد عبد العزيز إسحق السابق لكل تطورات الرابطة الإفريقية حتى وفاته 1968، تاركًا تراثًا من الاحترام للمكان لا ينفد. وأنا أقصد هنا فقط الإشارة للجمعية التي وصلت لقلب هؤلاء ليعملوا بروح "جماعة الرابطة والجمعية"، وليس بسبب توفر إمكانيات في الجمعية لخدمة عملهم.

كانت الجمعية موقع انطلاق مساهمة المجموعة المصرية مع عبد المنعم الصاوي، لتأسيس اتحاد الصحفيين الإفريقيين في كنشاسا عام 1974، بمعاونة سامي منصور ورضا خليفة وحضوري. كانت معركة كبيرة هناك مع بقية شمال إفريقيا أو الفرنكفونيين. وكنت سعيدًا بهذا العراك الذي يضع المثقف المصري في قلب المعركة الإفريقية، رغم عدم فوزنا بالمقر وإن فزنا بالرئاسة التي جاءت للأستاذ الصاوي.

كما كانت الجمعية الإفريقية قاعدة منذ 74/ 1975 لتطوير الأفكار عن التعاون العربي الإفريقي، واستقبال الأساتذة العاملين في المجال أمثال وليم جونسون (MIT في أمريكا) إلى جانب جهود عمر بشير وعبد الرحمن أبو زيد، وأرشي مافيجي ممن أثروا الحركة الفكرية في الجمعية.

كانـت الجمعية مجالًا للقاء الزعماء الأفارقة بالشـباب المصري بوجود مكاتب حـركات التحرير الإفريقيـة فيها، كما كانت تذكيرًا بالمناسـبات الإفريقية وقد وفرت أحيانًا وثائق حركات التحرير للباحثين. وبالتعاون فترة مع إبراهيم نصر الدين قصدتُ أن نترجم كل الدساتير والإعلانات الوثائقية لحركات التحرير والمنظمات الإفريقية الكبرى، في نشرة دائمة باسم "نشرة الجمعية الإفريقية". وكان الهدف هو كسر احتكار بعض الأساتذة أو الهيئـات، للمعرفة بهذه الوثائق فنوزعها مجانًا، أو يناقشـها البعض مع مصدرها الأصلي... إلخ.

حاولت الجمعية أيضًا أن تكون قاعدة للطلاب الأفارقة من غير المصريين، ليلتقوا بأبناء مصر على أرض مشغولة بالهموم الإفريقية. لكن صعب ذلك دائمًا بسبب إحساس الطلاب بالعزلة في المجتمع نفسه، أو انشغالهم بالهم الوطني، أو تحذيرات السفارات، أو عدم توافر إغراءات جاذبة ترفيهية أو ثقافية مما يتوقعها الطلبة. وكنت أشـعر حقًا بأحوالهم كأحد مظاهر فشلي شـخصيًّا..! مقدمة لفشـل الحركة الطلابية أو الثقافية في هذا الجانب من الحياة المصرية.

الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية

في هذه الظروف كانت الجمعية منطلقي وآخرين إلى الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية African Association of Political Science (AAPS)،

إذ جاءنا كما ذكرت دكتور ناثان شامويارا أوائل 1974، باعتباره الأمين العام المنتخب من قبل مجموعة جامعة دار السلام عند تأسيسها اواخر 1973. وجاء بالطبع إلى مكتب د. بطرس غالي رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام. وبدا أنه تقدير من د. بطرس لعدم توافر الاهتمام الكافي بمركز الأهرام بالمسائل الإفريقية في ذلك الوقت، فكلمني والدكتور عودة لترتيب استقبال علمي مناسب له في مقر الجمعية، يقابل فيه المعنيين بالعلوم السياسية والإفريقية. وانعقد اجتماع مناسب فعلًا، حتى أنني وبعض الحضور لاحظوا أن البيان التأسيسي للجمعية ليس نقديًا بقدر كافٍ للأوضاع الإفريقية، كما أن كلمة الأمين العام تتسم بقدر ما بالمحافظة. وكنا في مصر كمثقفين باديي القلق من مراجعات السادات الآخذة في التصاعد والتأثير. وخشينا أن تكون النغمة وصلت إلى دار السلام، رغم أننا مع شامويارا أمام زعيم لحركة تحرير، ودافع الرجل عن اتجاه المجموعة، مدهوشًا من أن المجموعة المؤسسة المشهورة بتطرفها في معسكر جامعة دار السلام (الأمر الذي ظلت الجمعية تحمله كتهمة بالتطرف حتى توقفت مع مطلع القرن الحالي). وهنا طمأنه د. بطرس غالي ساخرًا أيضًا أن المجموعة في الجمعية الإفريقية بالقاهرة لا تقل تطرفًا عن أصدقائك في دار السلام..! ودعانا شامويارا لحضور الجمعية العمومية في نيجيريا أوائل 1976. وتم الاتفاق على حضوري مع د. عودة، لهذا الاجتماع.

وفي لاجوس كان ثمة معركة بين المحافظة الشديدة من قبل قيادة الجامعة المضيفة، والرغبة في السيطرة على مجلس الجمعية، وبين مجموعة "الثوريين"

من إفريقيا وحتى من نيجيريا، راغبين في سيطرة الشباب، وجماعة دار السلام الراديكالية على الموقف. وكانت المجموعة الأخيرة تضم متطرفين أصلاء ما زال بعضهم حيًّا مثل الأساتذة والنشطاء السياسيين عيسى شيفجي (تنزانيا) إلى جانب المرحوم دانيال نابوديري، ومحمود ممداني وياش تاندون (أوغندا)، وميتوجي (الكاميرون)، وألبرت نولي (نيجيريا)، وصمم الجميع على وجودي في المجلس نيابة عن شمال إفريقيا، لأن د. عودة، يبدو محافظًا ويمكن أن ينضم للجناح الآخر! وكان موقفًا طريفًا، صممت فيه على تقديم عودة، لأن النظام الأبوي في بلادنا لا يسمح لي بالتقدم على أستاذ كبير، ومِنْ ثَمَّ لن أُقبل! ويبدو أن الموقف بلغ د. عودة بشكل ما، فأعلن أن وقته لا يسمح بهذه المهمة وأنه يرشح زميله شعراوي، ومحمد بوزيدي (المغرب)، وسط دهشة الجميع من سريان التقاليد العربية بهذا الشكل! ظهر على سطح الأحداث أيضًا، الانقسام بين الأنجلوفونيين والفرنكفونيين، إذ غلب على الجمعية نفوذ جامعات متحدثي الإنجليزية، ليس بسبب العدد أو الاستجابة للمؤتمر، بقدر ما فهمنا أن النظام التعليمي الفرنسي لا يوفر في الجامعات الفرنكفونية أقسامًا للعلوم السياسية، وأن أساتذة السياسة يأتون من أقسام القانون الدولي والعلاقات الدولية في تلك الجامعات، وهكذا لم تتوفر دعوتهم ولم يظهروا في الجمعية أصلًا إلا بعد سنوات، فلم نجد إلا "ميتوجي" من الكاميرون، حتى اتسع مفهوم الجمعية نفسه للعلوم الاجتماعية ذات الطابع السياسي مثل التاريخ، والفلسفة، فجاءتها شخصيات من الفرنكفونية أمثال عبد الله باتيلي (السنغال) وزنجولا نتالاجا (الكونغو).

وظل الشمال الإفريقي العربي محتفظًا بمكانته، إذ أصبحتُ نائبًا للرئيس لعدة دورات ثم رئيسًا للجمعية (1987)، كما دخلها بنفوذنا القوي إجلال رأفت وإبراهيم نصر الدين، وحمدي عبد الرحمن في مواقع الرئاسة ونواب الرئيس. ولكني لا أستطيع القول إن جمعية العلوم السياسية، ومثلها مثل الجمعية الإفريقية بالقاهرة، استطاعت أن تخلق زخمًا كاسحًا للفكر الإفريقي وفي العمل المصري الإفريقي، لعزوف هيئات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو الحقوق أو الآداب، ناهيك عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية عن الاندماج في هذا التوجه. وهنا كانت المشكلة في المفهوم نفسه، إذ يتصور الأستاذ والباحث المصري في المجالات المختلفة أنه لا بد أن يقدم ورقته عن "إفريقيا" وهو غير متخصص، ولن يجد التذكرة لمؤتمر في غير اختصاصه، مع أني بذلت جهدًا كبيرًا لشرح ضرورة التقدم بالأوراق عن مصر نفسها أو في علاقتها بإفريقيا أو علاقة العرب بقضايا القارة، ولأنه ليس المعقول أن يذهب المصري دائمًا ليتحدث عن نيجيريا أو جنوب إفريقيا. وقلت مرة: لن نبيع الماء في حارة السقايين! ولم تصل الرسالة، وما زلنا حتى الآن نعاني نفس الأمر مع كافة المنظمات النوعية الإفريقية، من المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية (كوديسريا)، إلى الجمعية التاريخية والأنثروبولوجية، والسوسيولوجيا بشكل محرج لنا جدًا، بل وللصراحة فإنه محرج لي شخصيًّا حيث أبدو أحيانًا كأنني الناشط أو المهتم الوحيد في مصر بهذا الشكل.

ولم يمنع ذلك من مشاركة البعض بالطبع، خاصة وأن مؤتمرات

الجمعيـة قد طافت بمختلف العواصـم الإفريقية، وكان يمكن أن يكون ذلك مفيدًا أكثر للمصريين. وعندما بدأنا ندفع ببعض الشباب في هذا المجال، ظهرت مشـكلة اللغة وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعي والثقافي مع الشخصيات الإفريقية. ومع ذلك فإنه كان ثمة حرص وجهد من جانبي والمجموعـة الفاعلة في جمعية العلوم السياسـية، أن يأتوا إلى مصر في أكثر من مناسـبة أو اجتماع عندما أتغلب على عوائق عقد الاجتماع. كما انشغل معظمنا في القضايا الداخلية، مثل صراع الأوغنديين مع موسـيفيني بعد تولي نابوديري وتاندون وزارات مع رئاسـته الأولى. كما تولى شامويارا منصب وزير الخارجية ثم نائب رئيس وزراء زيمبابوي عقب الاستقلال (1980)، بل وتولى "أموس سوير" رئاسة جمهورية ليبريا لبضعة شهور أثناء الاضطرابات الدامية هناك. كما طرد بسبب مؤتمر الجمعية د. بوزيدي من عمادة كلية الحقوق بالمغرب، وطُردت أنا من شـؤون السودان، وإن بغير علاقة بالجمعية، لكني كنت رئيسًـا لها. وعقب ذلك دخل عبد الله باتيلي منافسًـا على رئاسـة الجمهورية أمـام عبد الله واد في السـنغال، وعندما لم ينجح ظـل في قيادة المعارضة حتى نجح المرشـح الجديد، وأصبح باتيلي وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية.

هكذا كنا نقول دائمًا إن أعضاء جمعية العلوم السياسية بسبب أنشطتها أو نشـاطهم "الفعـال"، فـ"إما أن يكونوا في الوزارة أو في الشـارع"، ولا وسـط، بسبب عدم التزام معظم الأعضاء بالمهنية البحتة. والتي بدت لنا مستحيلة في أجواء تغيرات تحويلية خطيرة في مجتمعاتنا، من أقصى الشمال

للجنوب. وقيل إن ذلك ماقضى على الجمعية، وأسكت صوتها مع مطلع هذا القرن إزاء قوة نظم الليبرالية الجديدة والمؤسسات الدولية، التي تتحكم في قراراتها مؤثرين على التعليم والثقافة والسياسة على السواء.

لكن الصراحة تقتضي القول أيضًا إن افتقاد الجمعية لنظام مؤسسي، بسبب ضعف التمويل الناتج بدوره عن سمعتنا السياسية، وعدم توفر مقر دائم لها في إحدى العواصم الإفريقية، كان قد جعل أموال الجمعية في يد الأمين العام، الذي قد لا يحافظ على مايتوفر لها من مال، وقد كان آخر مواقعها في جنوب إفريقيا التي أملنا أن يكون استقلالها أو تحولها الديمقراطي فرصة لنمو الجمعية، وإذ بالأصدقاء هناك يشكُون من اللامبالاة التامة بالقضايا الإفريقية لحوالي العقدين، وإن شعرنا بتحول ملموس نحو حركة "البان أفريكانزم" في السنوات الأخيرة ولكن بعد اختفاء آخر رئيس للجمعية من هذا البلد الكبير، غارقًا في مناصبه المختلفة.

وحتى أوائل الثمانينيات، وانتقالي إلى السودان ثم تونس كانت صلتي بالجمعية الإفريقية بالقاهرة قائمة، بقدر ما بقي فيها من حركات تحرير بعد استقلال أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو. وكما قلت من قبل كانت الجمعية مؤسسة جيدة، إلا أن التحول الذي طرأ على شخصيات مَنْ ذكرتم ومثلهم من مصر إلى مجرد شخصيات مهنية أو طامعة في الاقتراب من السلطة، ممن تصدوا "لخلعنا" عام 1979، لا يبدو أنهم واصلوا الطريق بسبب "الاعتبارات السياسية" التي كانت تحكمهم من أواخر فترة السادات حتى بداية فترة الرئيس الأسبق، حسني مبارك.

مؤامرة

كانت "مؤامرة" خروجي ومجموعة مجلس الإدارة الأساسية من الجمعية الإفريقية ذات مساء في يناير 1980، مثيرة لشجون كثيرة حول السياسة الجارية في البلاد على صغر الحادث في نظر البعض. لكن لنتخيل كيف تتسلل سلطات الأمن إلى سكرتارية الجمعية – دون علم مسئولها – لتعبئ أكثر من مئتي استمارة صالحة لعضوية جمعية عمومية للنظر في وضع الإدارة. وفجأة يمتلئ المبنى "بمئات الأعضاء" مطالبين بخلع المجلس. ومع الضجيج حول ضرورة إجراءات الانتخابات، وزحف قوات الأمن إلى داخل المبنى، يصِّوت المئات لخلع المجلس، رغم أن على رأسه بطرس غالي ومتضمنًا جناحه مصطفى راتب وعبد الملك عودة، في مواجهة الجناح الآخر، حيث تم إبعادي، ومَنْ وقف معي في المجلس: إبراهيم صقر وسامي منصور وعواطف عبد الرحمن (وللأسف مع صمت أو بتعاون أساتذة ودبلوماسيين أصدقاء أبقيتُ على احترامي لهم من أجل العمل المشترك بعد ورغم ذلك!) كما أُعفي بعض تلاميذي في الرئاسة وأعفي معهم حتى صغار الموظفين من هيئة الاستعلامات.

ونجحت خطة الإبعاد بالطبع في جو كان السادات يعلن فيه مبدأه الشهير: "إن للديمقراطية أنياب"، وأنه فعل ذلك بنفس الأسلوب وفي نفس الأسبوع مع نقابة المحامين، كمثال على إمكان خلع المشاغبين بقوة أنياب الديمقراطية. وتتابع الحصار للمهندسين والأطباء وغيرهم، وتضاعفت

المصادرة للحريات حتى سـجن قيادات المعارضة كلها في سبتمبر 1980. أما بالنسبة للجمعية الإفريقية وشخصي فقد كانت التهمة أنني أدعو فقط دبلوماسيي "الكتلة الشرقية" في المناسبات الوطنية، وأُقيم ندوات بحضور رموز المعارضة أمثال فتحي رضوان، ويجتمع بالجمعية الشباب اليساريون نتيجة تعيين بعضهم بالجمعية، إشارة لوجود "سمير حسني" (السفير لاحقًا) الباحث المساعد لي في ذلك الوقت والمعروف بين الشبان اليساريين، وغيره ممن يكتبون للنشرة التوثيقية للجمعية... إلخ.

كان من الطريف أن أفهم تأييد المستشار مصطفى راتب وحماسه لحركة الخلـع، وهـو الزميل لمدة في المجلـس، ويتعاون معي كأمـين عام تارة أو صديق تارة أخرى، مع حرصه على أن أقدمه لبعض كبار المسئولين (رغم أني شـخصيًّا بعيد عن السلطة)! فهمت رغم ذلك موقفه، ولكني لم أفهم موقـف د. عبد الملك عودة وكنت أحبه رغم خلافاتنا السياسـية، لكن لم أتصور موافقته على مثل هذا الإجراء، حتى قابلته بعد ذلك بقليل وسألته من فرط تطلعي لتفسيره. وكان الرجل صريحًا وبسيطًا كعادته. قال: أنت أدرى بهـؤلاء الناس، وقدرتهم على القهر، فـإذا أرادوا خلع هذا أو ذاك، فليس ذلك صعبًا. ولم أسـتطع بالطبـع أن أقاوم مثل هذه الموجة، خاصة أن ما تردد عنك وزملائك كان صحيحًا في النهاية. ألست في المعارضة يا حلمي؟ وأغلقنا هذا الباب من وقتها... لتظل علاقتنا طيبة وعملية.

لم أعدم الإحساس بقوة المحفزات التي كنت أجدها عقب كل نكسة في

حياتي العملية، حتى مع تصوري لما قد يحدث لي من نتائج بائسة أحيانًا. فها قد انتهيتُ من معركة العمل في الرئاسة إلى شؤون السودان، وإلى صياغة شكل الاستمرار في الجمعية الإفريقية، وها هي الضربة من موقع الجمعية. فماذا بعد؟.. ولم تتأخر الإجابة كثيرًا، فما إن برز دوري مع مجموعات معارضة لزيارة السادات للقدس، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد 1979، وحديث أمين عام شؤون السودان معي في هذا الأمر محذرًا، وإحساسه بأن ذلك موقف سياسي لاصلة له بعملي معه، حتى وجدت بعد أيام قليلة وأثناء ذهابي لمكتبي بالوزارة، إعلانًا على حائط المدخل بصيغة قرار الاستغناء عن خدمات السيد شعراوي المسئول الثقافي لشئون السودان. هكذا وبدون أي تفاوض..! لأني كنت مُختَارًا بقرار وزاري داخلي، فلم يكلفهم الأمر شيئًا كما لم يفزعني الأمر كثيرًا.

ولم تكن مكافأتي كبيرة من هذا المصدر بالتأكيد، حيث احتفظت بمعاشي الاستثنائي الكامل. ولكني تلقيتها كصفعة تالية لمؤامرة الجمعية الإفريقية، وأنها بالتأكيد ستؤثر على وضعي المالي، وعلى مجمل نشاطي في المجتمع. لكن سرعان مابدا أن ثمة "أبناء الحلال" ممن ربطوني بالكتابة لصحيفة "الوطن" الكويتية أسبوعيًا عن إفريقيا. فكان حلًّا معقولًا وإن كانت الصحيفة أعربت عن ظروفها المالية الصعبة بدورها! وأذكر أنهم قد أرسلوا لي 500 دولارًا بعد كتابة ثلاثين مقالًا. ليثيروا سخريتي مجددًا، وإن كانوا يمثلون بعض القيمة في ذلك الوقت من عام 1980، رغم تعاسة تقديري فكان الدولار أقل من الجنيه المصري آنذاك.

كان ذلك انسلاخي الرابع عن عمل أحبه، وسيذكر القارئ بعد بضعة صفحات أن الرقم سيصل إلى سبعة! ولكن التحليل النفسي الصحيح يقول إنني لم أعانِ في أية مناسبة فكرة الإهانة أو التشرد، لأنها كانت دائمًا الحد الأدنى من الاحترام الذي أوفره لنفسي في كل هذه الأعمال، أو كانت ترتبط بموقف لي يقدره محيطي التقدير المناسب رغم سوء التصرف من هذه الجهة أو تلك أحيانًا، سواء في مركز الفولكلور أولًا، أو في الشؤون الإفريقية، أو الجمعية الإفريقية أو شؤون السودان.

لكن موضوع الجمعية الإفريقية، كان الأشد إيلامًا بالتأكيد، لأنه ارتبط كما قلت بالصيغة السياسية القائمة أو التي تتأكد في المجتمع. صيغة إقامة هياكل سياسية شكلية (المنابر/ الأحزاب) ورفض أي هيكلة لتنظيمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات الأهلية والشعبية التي تشكل أساس الحراك السياسي أصلًا.

رحلة إلى الجنوب

في أواخر 1979، وعقب مغادرة الجمعية الإفريقية نتيجة "مغامراتي اليسارية" في رأي جهاز أنور السادات المعوِّج يمينًا، كنت حريصًا على أن يبقى حضور مصر الإفريقي قائمًا ولو في حدود الجمعية الإفريقية! فكنت أرتب المؤتمرات الصحفية والاجتماعات لأية قيادة إفريقية مناضلة تصل للقاهرة. وكانت صلتي عميقة بالزعيم جوشوا نكومو (روديسيا الجنوبية

أو زيمبابـوي) ومكتبه في القاهرة، وبلاده على أبواب الانتخابات المؤهلة للاسـتقلال الإفريقي التام (بعد سـقوط ادعاء إيان سميث والمستوطنين باستقلالهم بها) وبعد انعقاد مؤتمر "لانكستر هاوس" الشهير بين الأطراف الوطنية والإنجليز عام 1979. وبوصول "نكومو" للقاهرة رتبت مؤتمرًا كبيرًا، بحضور وكالات أنباء وإذاعات عديدة بينها الـ"بي بي سي"، ليعبر "نكومو" عن موجة التحرر في الجنوب الإفريقي – ذلك في وقت كان السادات يدعم متآمري أنجولا والكونغو وموزمبيق على حركاتهم الوطنية.

وقد قلقت من رد فعل السـلطات لتقدير "نكومو" لشخصي ولكنه لم يقلق مثلي، بل سـارع بتوجيه دعـوة لي إلى زيمبابوي مع عدد من الزملاء المهتمين بتطورهم عقب الاستقلال مباشرة، ومهما كانت النتائج!

ولم يوفق حزب "زابو" بالفعل في الانتخابات أمام "الزانو". وقيل الكثير في هـذا الصدد كما كُتِب الكثير أيضًا. وأبرز ما فيه هو تراضي بريطانيا مع المنافس "زانو" وموجابي في لانكسـتر هاوس، لتجنب فوز "زابو" الموالي للسوفيت والمسيطر على العمال ومناطق التعدين في فضاءات شعب "المتابيلي"، والمتحالف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC بجنوب إفريقيا، وهو أمر خطير في النهاية. وفي روايات أخرى أن المتابيلي أقلية بين السكان، وأن موجابي يعتمد على المناطق الريفية والفلاحية، مناطق "الشونا" الواسعة، والوعي السـياسي الشعبوي الذي يتيح له وهو أكثر محلية، عكس نكومو المشـغول بالخارج. ومِنْ ثَمَّ استغلت بريطانيا هذه الظروف رغم معرفتها

بأن "زانو" من المجموعة الموالية للصين الشعبية. وقد كانت تعرف أيضًا أن الصين – في ذلك الوقت – غير قادرة على الحركة المضرة الآن بالمنطقة، ولا تقدم مساعدات ذات بال، فالرهان على "زانو" إذن يصبح مفيدًا.

وعقب الاستقلال في إبريل 1980، اتفق حزب "زانو" بزعامة موجابي مع "زابو" على تفعيل الجبهة القديمة بينهما، على أن يتولى "جوشوا نكومو" منصب نائب الرئيس. وأعرف أن نكومو قد قَبِلها على مضض حماية لأهله ولتوفير بعض الخدمات لهم لمعرفته بعجرفة موجابي لو تُرِك لشأنه..!

وفي هذه الظروف وجدت مندوبهم في القاهرة يتصل بي، موجهًا الدعوة التي كان قد سبق أن وجهها لي الرئيس نكومو (وكان رئيس الحركة الوطنية عندنا دائمًا يقال له الرئيس)، مع ترشيحي لأي زميل أو أكثر لزيارة زيمبابوي على نفقة الحزب (زابو)! ورغم محاولة الاعتذار تقديرًا لظروفهم فإنه ذكر توجيه "الرئيس" نكومو بتحديد الموعد، خلال سبتمبر/ أكتوبر 1980. واستقر الأمر على رفقتي د. عواطف عبد الرحمن أستاذة الصحافة في جامعة القاهرة ورضا خليفة الذي كان قد سبقنا مستشارًا صحفيًّا بسفارتنا في "زامبيا". وكانت الرحلة ممتعة ومثيرة لتبدأ بـ"لوساكا" في زامبيا، لاحتمال صحبة الصديق رضا خليفة إلى هراري، ولكنه انشغل عن إتمام الرحلة معنا، فذهبنا بالأتوبيس إلى هراري الجميلة لنجد ترتيبات لضيوف دولة، لكن من قبل حزب معارضة في نفس الوقت..! مما بدا مثيرًا، وأحيانًا محرجًا.

كان وزير إعلام زيمبابوي هو الدكتور "ناثان شامويارايرا"، الذي هو

مـن حزب زانو الحاكم وفي نفس الوقت رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية AAPS وأنا نائب الرئيس! فبدا بسرعة متفهمًا ومقدرًا لموقفي مع الحزب المعارض. ورحنا نتجول في رحاب حزب "زابو" و"زانو" في نفس الوقت، نجري المحادثات ونرى المعسكرات، ونتابع آثار المستوطنين على الحياة العامة في البلاد، والخطط الجديدة التي سيتبارى في تنفيذها الحزبان، أعضاء "الجبهة الشعبية الديمقراطية" حسب التسمية الرسمية للائتلاف الحاكم. كما زرنا آثار زيمبابوي الشـهيرة Zimbabwe Ruins وشـلالات فيكتوريا الأشهر منها. وبينما كان اهتمامي بالفكر السياسي للحركة الوطنية، ركزت د. عواطف على إعلام حركات التحرير الوطنية بحكم تخصصها بالطبع.

كانت ملاحظات الوطنيين السـلبية قوية على اتفاق لانكستر هاوس "وحماس" زانو له وهو "المتطرف"، لكنه وافق على تأجيله لموضوع الأرض، والتعويضات، وبدا حزب "زابو" أكثر راديكالية لتصديه للخطط البريطانية. إلا أن "الأرض" معظمها في مناطق "الشـونا" الخاضعة لنفوذ "زانو"، بما جعلها قضية حياة أو موت للحزب إزاء تطلع جماهيره الفلاحية "للأرض". وهـي القضية التي لم تُحَلّ نهائيًّا حتى الآن، رغم جهود موجابي بل ويمتد تأثيرها إلى جنوب إفريقيا نفسها.

عدنا إلى "لوساكا" في زامبيا حيث أتيح لي أن أقابل ممثلي حركات التحرير التـي أعرفها بالطبع من القاهرة، ولكنها هنا تعيش جوًّا آخر، فهي أقرب

للشـارع الإفريقي، وأكثر جدلًا حول سياسـة الزعيـم "كينيث كاوندا"، التـي تتعلق بهم مباشرة، لأنها تعيش أجـواء "الوفاق (détente) مع نظام الأبارتهيـد بدرجة أو أخرى. مررنا بشـارع "القاهرة" (Cairo Road) في لوساكا، وهو الشـارع الذي يبالغ الإعلاميون المصريون عادة أنه مسمى نتيجـة صداقة "كاوندا" و"ناصر"، وهذا غير صحيح، لأن المسـمى جاء مع خطة المستوطنين البوير لإنشاء خط "كيب/ كايرو" مارًّا بالمستعمرات البريطانية الاسـتيطانية ومنها "لوسـاكا" في أوائل القرن العشرين. لكنها بالتأكيد متعة أن تمر "بشارع القاهرة" في الجنوب الإفريقي، وأن نجد نائب الرئيس هـو "روبين كامنجا" الذي كان ممثل حزب الاسـتقلال الوطني المتحد في القاهرة، وفي مكتب مجاور لمكتبي بالرابطة الإفريقية.

لكننا لم نكن ضيوف زامبيا نفسـها حيث استوعبتني مجموعات تمثيل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وحزب "سوابو" الذي يدير معهد ناميبيا في لوساكا. التقيتُ هناك "الفريد نزو" أمين عام حزب المؤتمر الوطني، (وأول وزير خارجية لجنوب إفريقيا بعد التحول 1994) وكان رئيسًا لمكتب الحزب من قبل في القاهرة أيضًا. وحرصتُ أن أفهم كيف يدير نظام الأبارتهيد مسألة "الوفاق" مع المنطقة، لأن النظام الصهيوني استوعب عندنا أنور السادات وفق صياغته "للوفاق" بشـكل مختلف نسبيًّا. وطمأنني "نزو" بالطبع أن الحركة الوطنية واعية بهذه المؤامرات التي تدبرها مجموعة الدول الرجعية في القارة، وتحاول جذب زامبيا بموقعها الخطير عليهم طول الوقت. كان الطريف أن ممثلي أكبر حزب سـياسي من حركات التحرير بل وفي القارة

عمومًا، يعيشون في بدروم متواضع بشارع القاهرة، ذكرتني بمعيشة القيادات الإريترية في المناطق المحررة التي زرتها قبلًا، وليس بمعيشة بعض "الثوريين" العرب في حركات التحرير العربية.

وفي لوساكا عرجنا على "معهد ناميبيا" الذي أقامته الأمم المتحدة، بحكم أنها الوصية على الإقليم لحمايته نسبيًّا من قهر جنوب إفريقيا المحتلة له. وكانت تجربة هامة لتدريب كوادر "سوابو" على الإدارة، وأساليب التفاوض والخدمات الاجتماعية. ومع مقابلة الرئيس سام نيوما، رئيس حزب "سوابو" الذي يستعد للاستقلال والرئاسة الفعلية، تصورنا الصعوبات التي يسببها العنصريون في وصول المساعدات إلى الإقليم حتى رغم وجوده بجانب "أنجولا الثورية"، ومساعدات الكوبيين الملموسة لكل الجبهات. لكنه كان واثقًا من النصر بعد تصفية "الموالين" للرجعية المحلية أو الأبارتهيد أحيانًا (ويقصد حزب "سوانو")، والتغلب بمساعدة أنجولا على المسألة القبلية شمال البلاد (أوفامبولاند).

بدت الشكوى متكررة من أن أنصار "الصين الشعبية" من حركات التحرير الذين يشكلون العقبات مرة فترة نضالهم من أجل الاستقلال (1975) ومرة بعد الاستقلال، وخاصة في أنجولا وموزمبيق، حيث كان "سافمبي" في أنجولا "وكوريمو" في موزمبيق أمثلة قوية على العمالة للاستعمار، بجانب المسألة القبلية التي نشأت في غينيا بيساو وكاب فيرد. وبدا البعض كأنه يلمح لي أن القاهرة تعرف أنهم جميعًا في فترة الكفاح

المسلح، ويصنف الجميع على هذا الأساس وكأنها لا تعرف حقيقتهم، ثم ها هي تنتهج سياسة السادات التي أدت إلى الوضع الأسوأ. وشعرت بالفعل – جزئيًّا – بمسئوليتي الشخصية، لكنا كنا جميعًا مقيدين بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة تحرير المستعمرات التي تعترف بهذه الحركات. وكان البعض ينظر إليَّ مبتسمًا وكأنه يقول: يعني مخلصين قوي لقرارات هذه المنظمة الشكلية؟!

كانت الرحلة لهذه المنطقة مفيدة حقًّا، رغم أنها لم تكن الأولى بالنسبة لي، وفي كل مرة كنتُ أغامر بالتعمق في منطقة، أشعر أنني في عالم جديد من المعرفة. وكانت الفائدة هنا من أكثر من زاوية، فثمة وثائق في ظروف كل حركة لا تتوفر معرفتها عن بعد في القاهرة، حتى وأنا المسئول المباشر عن التحرك معهم خدمة لقضاياهم. لكن ما شعرت به برضًا نفسي خاص، هو ما وجدته من تقدير شخصي عند أكبر القيادات الوطنية، رغم أني لم أعد في "الخدمة" رسميًّا، وأن محمد فايق في السجن..! ومع ذلك شعرت دائمًا مع الرئيس "نيتو" (أنجولا) أو "سام نيوما" (ناميبيا) أو "دوس سانتوس" (موزمبيق) فضلًا عن قيادات المؤتمر الوطني الإفريقي "وكابرال" (غينيا بيساو) من قبل، أن الشيء الحقيقي لا بد له من أثر حقيقي أيضًا.

كان لا بد من المرور على "دار السلام" بسبب ترتيبات الطيران، وباعتبار دار السلام تجربتي الأولى منذ 1961 للسفر إلى داخل القارة. وهناك كان بالطبع مجموعة العلوم السياسية الإفريقية، في المدينة الجامعية

بدار السـلام. لكن الجمعية كانت هذه المرة محاصرة بسـكرتير عام سلبي وغير أمين في إدارتها، مما انعكس على تاريخ والمستقبل اللاحق للجمعية، رغـم أني كنت نائب رئيسـها. والاعتبار الثاني كان لانشـغال المجموعة، بعناصرها الأوغندية، في مشاكل الحركة الديمقراطية هناك، عقب الخلاص مـن عيدي أمين (71/ 1979) – وكنت قريبًـا بالطبع من تلك التطورات كما سبق وذكرت.